

**بداية مشجعة لعام 2012...**

لقد بدأت سنة 2012 بصورة إيجابية. أدى تحسن ملحوظ في معنويات السوق، وكذا تخفيف السياسات النقدية في البلدان النامية، إلى انتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. كما تحسن كل من الإنتاج الصناعي، والتجارة، والمبيعات الإنتاجية، عقب النمو البطيء الذي عرفه الربع الأخير من عام 2011. كانت الدول النامية في مقدمة الانتعاش الاقتصادي مرة أخرى، مساهمة في دفع منطقة اليورو نحو نمو إيجابي طفيف للنتائج المحلي الإجمالي في الربع الأول.

لكن منذ بداية شهر ماي، تأثر هذا التقدم بشكل كبير باشتعال التوتر مرة أخرى في منطقة اليورو، مما تسبب في اضطراب الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم. وقد ارتفعت أسعار مقايضة مخاطر الائتمان في اقتصادات منطقة اليورو إلى مستويات شبه قياسية، كما ارتفعت أيضا في البلدان الأخرى ذات الدخل العالي.

ما زالت الظروف في معظم البلدان النامية أفضل مما كانت عليه في النصف الثاني من عام 2011. أما خارج أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلا تزال أسعار مقايضة مخاطر الائتمان أقل بكثير من الحدود القصوى التي سجلت في الربع الأخير من عام 2011. ومع ذلك، فقد خسرت أسواق الأسهم في البلدان النامية ذات الدخل المرتفع نحو 7 في المائة منذ بداية شهر ماي، فاقدة ثلثي المكاسب التي حققتها على مدى الأشهر الأربعة السابقة. وانخفضت أسعار السلع الأساسية الصناعية بنسب 14 في المئة للنظ الخام و19 في المئة للنفط؛ كما فقدت عملات البلدان النامية قيمتها مقابل الدولار الأمريكي، نظرا لتوجه رؤوس الأموال الدولية نحو أصول آمنة، كالسندات الحكومية الألمانية والأمريكية.

**ستؤدي زيادة المخاوف إلى تفاقم الاضطرابات...**

تجدد التوتر في منطقة اليورو يدل على أن آثار أزمة 2009/2008 لم تنته بعد. فمن المحتمل أن يؤدي توتر الأسواق المالية وضبط أوضاع المالية العامة المرتبطة بمستويات العجز والديون العالية في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى التقلب في المستقبل المنظور. في الحقيقة سيستغرق الأمر سنوات من تصافر الجهود السياسية والاقتصادية لخفض نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة واليابان والعديد من بلدان منطقة اليورو إلى مستويات مقبولة.

وعلى الرغم من كون مستويات الديون في البلدان النامية أقل من ذلك، يتوجب على العديد من البلدان (خاصة الأردن والهند وباكستان) الحد من أرصدها المالية الهيكلية لخفض الديون إلى 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020 (أو منع نسبة الدين مقابل الناتج المحلي الإجمالي من الارتفاع أكثر).

**يؤثر تقليص مديونية القطاع المصرفي على النمو وكذا تدفقات رؤوس الأموال في الدول النامية...**

حتى قبل آخر موجة من عزوف المستثمرين عن المخاطرة، زادت الضغوط على البنوك الأوروبية لتقليص مديوناتها في النصف الثاني من عام 2011. ومع ارتفاع تكاليف التمويل، وزيادة عمليات تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتدهور جودة الأصول المصرفية، وزيادة المخاوف بشأن مدى كفاية الرسالة، بدأت البنوك الأوروبية تحد من قروضها في النصف الثاني من عام 2011.

لا تسمح البيانات المتوافرة في الوقت الراهن بتقرير كامل عن الآثار الممتدة إلى البلدان النامية. لكن كمية القروض المصرفية المشتركة للبلدان النامية والمنظمة من قبل البنوك الأوروبية (باستثناء القروض الثنائية أو تلك المتداولة بين البنوك) قد انخفضت بما يقرب 40 في المئة خلال الأشهر الستة المنتهية في مارس 2012، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. لقد تأثرت جميع المناطق النامية تقريبا، خاصة مشاريع جنوب آسيا (بانخفاض 72 في المئة)، مما يعكس جزئيا تدهور ظروف الاستثمار في الهند. كما انخفضت القروض التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لروسيا وتركيا بنسبة 50 و56 في المئة على التوالي.

كما انخفض التمويل التجاري الذي توفره البنوك الأوروبية (الفاعلون الأساسيون في هذه السوق) قبل الأزمة في الربع الأخير من عام 2011 من نسبة 2.8 في المئة من صادرات البلدان النامية، إلى 1.4 في المئة بعد الأزمة في الربع الأول من عام 2012. مع أنه من المتوقع أن تتباطأ وتيرة تقليص المديونية، إلا أنه من المرجح أن تظل شروط الإقراض صارمة في السنوات القادمة، وذلك راجع جزئيا إلى كون الأسواق ستطالب بأسعار فائدة مرتفعة عند مستوى معين من المخاطرة، وإلى فرض رقابة صارمة.

**الاستفادة من القدرات قد تشكل قيودا ملزما في البلدان النامية الرئيسية...**

لعبت البلدان النامية دورا مهما في النمو العالمي في فترة ما بعد الأزمة، بمساهماتها بحوالي 50 في المئة من الزيادة في الطلب على الواردات العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي. مع أنه من المتوقع أن تستمر هذه البلدان في لعب دور مهم على هذا المستوى، إلا أن العديد من الاقتصادات الكبرى والسريعة النمو قد اقتربت من إمكاناتها القصوى أو حتى تجاوزتها، مما يدل على أنها لن تكون قادرة على المساهمة في النمو العالمي كما كانت تفعل من قبل.

باستثناء منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأكثر تضررا من الأزمة المالية أو الاضطرابات الداخلية، فما يقارب نصف البلدان النامية التي تتوافر عنها بيانات كافية قد وصلت إلى إمكاناتها القصوى أو تجاوزتها. في بعض هذه البلدان، تقوم القيود المفروضة على القدرات بخلق ضغوط تضخمية على السلع وأسواق الأصول، أو زيادة الاختلالات في الحساب الجاري. يبدو أن التوترات الداخلية حادة بشكل خاص في بلدان مثل تركيا والهند حيث وصلت نسبة التضخم وعجز الحساب المالي والجاري إلى معدلات مرتفعة.

من المتوقع أن تتسبب التوترات المتزايدة في نقص حوالي 0.2 نقطة مئوية من معدلات نمو منطقة اليورو لعام 2012. التأثير المباشر على نمو البلدان النامية سيكون أقل (ويرجع ذلك جزئيا إلى التأثير الأقل لهذه الدول)، ولكن من المتوقع أن تتسبب اضطرابات السوق المتزايدة، وتدفعات رؤوس الأموال المنخفضة، وضبط الأوضاع المالية العامة للدول ذات الدخل المرتفع وتلك التابعة للقطاع المصرفي، في استمرار ضعف النمو في عام 2012.

■ من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية إلى 5.3 في المئة في عام 2012. ضعف طلب الدخل المرتفع، وارتفاع أسعار النفط، وضعف تدفقات رؤوس الأموال، وارتفاع تكاليف رأس المال، وزيادة القيود على القدرات في العديد من البلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط، كلها عوامل لن تسمح للنمو بتجاوز 6 في المئة في عامي 2013 و2014 على التوالي.

■ من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لذوي الدخل المرتفع بنسبة 1.4 في المائة فقط هذا العام، بسبب تقلبات السوق، وتقليص مديونية القطاع المصرفي، والتدعيم المستمر للنظام المالي. عندما تخف هذه الضغوط، قد تصل معدلات النمو إلى 1.9 في المئة و2.3 في كل من 2013 و2014. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات النمو في منطقة اليورو بـ0.3 في المئة هذا العام، مع تحسن طفيف بنسبة 0.7 في المئة في عام 2013 و1.4 في المئة في عام 2014.

■ وبشكل عام، من المتوقع أن يزيد الناتج المحلي العالمي بنسبة 2.5 في المئة في عام 2012، مع تسارع بنسبة 3.0 في المئة و3.3 في عامي 2013 و2014 على التوالي.

#### استنفاد مخازن الاقتصاد الكلي في ظل زيادة نقاط ضعف البلدان النامية...

■ على الرغم أنه من الوارد جدا أن تخف حدة التوترات الحالية بشكل تدريجي، إلا أنه لا يجب استبعاد احتمالية تدهور الوضع. وإذا حدث ذلك، فإن البلدان النامية قد لا تستطيع تجاوز الأزمة بسرعة كما حدث في 2009/2008 لأن اقتصاداتها سوف تدخل الأزمة بأساسيات اقتصادية كلية أضعف بكثير. على سبيل المثال، متوسط عجز ميزانية البلدان النامية أعلى من سنة 2007 بنسبة 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أنها ستكون أقل قدرة على الاستجابة بحوافز مالية في حال حدوث أزمة خطيرة.

■ ازدياد الضعف الخارجي للدول النامية. تدهورت نسب العجز في الحساب الجاري للبلدان النامية بمعدل 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في الدول المستوردة للنفط والمصدرة للسلع غير النفطية. وفي حالة عدم توفر التمويل الدولي في حالة حدوث أزمة، فقد يجبر غياب الأموال الأجنبية العديد من الدول على خفض النفقات الحكومية و/أو الواردات.

■ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع السريع للانتمان في السنوات الماضية في بعض البلدان قد أضعف حصاناتها إما تجاه الشروط الدولية الصارمة أو الصدمات الداخلية. ففي البرازيل والصين ونيجيريا، على سبيل المثال، زادت نسبة القروض من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10 نقاط مئوية بين عامي 2005 و2010. يمكن أن يتدهور أداء القروض بشكل ملحوظ في هذه البلدان في مواجهة تباطؤ النمو، وازدياد النفور من المخاطرة، وصرامة قيود الحصول على التمويلات.

لن تبقى أية دولة نامية في منأى عن الأزمات...

وعلى المدى القريب، تتطوي التوترات الجديدة على أخطار محتملة للبلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعتمد كثيرا على التحويلات المالية، والسياحة، والسلع الأساسية، أو تلك التي لديها مستويات عالية من ديون قصيرة الأجل أو متطلبات تمويل متوسطة الأجل.

- يمكن أن تنخفض التحويلات المالية إلى البلدان النامية بنسبة 5 في المئة أو أكثر، مما يعني تراجعاً بنسبة 3 في المئة أو أكثر للنتائج المحلي الإجمالي للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية.
- ستتأثر السياحة، وخصوصاً القادمة من البلدان الأوروبية المرتفعة الدخل، مع تداعيات كبيرة على بلدان شمال أفريقيا والبلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي.
- قد تضطر البلدان ذات المستويات العالية من الديون قصيرة الأجل إلى تقليص النفقات الحكومية والعامّة بشكل كبير إن تجمد التمويل العالمي.
- في حالة حدوث ركود خطير، قد تهبط أسعار السلع الأساسية بشكل كبير، مما سيؤدي إلى خفض الأرصدة المالية (بنسبة 1.8 في المئة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي) وكذا مستويات الدخل في الدول المصدرة للنفط والمعادن، لكن ذلك سيساعد على تخفيف وقع الضربة بالنسبة للاقتصادات المستوردة للنفط.
- قد يتسبب التفكك الفوضوي للالتزامات الديون السيادية في تسريع تقليص المديونية في مصارف أوروبا مع اقتصادات أوروبا وآسيا الوسطى، وبدرجة أقل مع أمريكا اللاتينية، كونها البلدان الأكثر تضرراً.

### إدارة النمو في عالم متقلب...

حتى في حالة عدم وجود أزمة شاملة، فإن العجز المالي الكبير والديون المرتفعة في البلدان ذات الدخل المرتفع، وكذا سياساتها النقدية الطليقة، عوامل ستؤدي في المستقبل المنظور إلى استمرار تميز البيئة الخارجية للاقتصادات النامية بتدفقات متقلبة لرؤوس الأموال وتزايد مخاوف المستثمرين.

ونتيجة لذلك، سيعقد التقلب الحاد في معنويات المستثمرين والظروف المالية مهمة تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية. وفي ظل هذه الظروف، يجب أن تكون سياسات البلدان النامية أقل تأثراً بتغيرات الظروف الخارجية قصيرة المدى، وأكثر استجابة للاعتبارات الداخلية متوسطة الأجل. إن العودة إلى سياسات اقتصاد كلي أكثر حياداً من شأنها أيضاً أن تساعد البلدان النامية على الحد من ضعفها تجاه الصدمات الخارجية، وذلك بإعادة بناء الحيز المالي، والحد من الديون قصيرة الأجل، وإعادة خلق الظروف التي مكنتها من الاستجابة بصورة صحيحة لأزمة 2009/2008.

جدول 1.1 ملخص التوقعات العالمية  
(تغير النسب المئوية كل سنة، باستثناء نسب الفائدة وأسعار النفط)

	2010	2011	2012e	2013f	2014f
<i>الظروف العالمية</i>					
حجم التجارة العالمية (GNFS)	13.0	6.1	5.3	7.0	7.7
أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)					
السلع غير النفطية	22.5	20.7	-8.5	-2.2	-3.1
سعر النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد) 1	79.0	104.0	106.6	103.0	102.4
<i>تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)</i>					
<i>البلدان النامية</i>					
صافي التدفقات الداخلة الخاصة والرسمية	5.8	4.6	3.3	3.6	3.8
صافي التدفقات الداخلة الخاصة (الأسمه + الدين)	5.4	4.4	3.1	3.4	3.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.9	4.9	3.3	3.4	3.5
أوروبا وآسيا الوسطى	4.9	4.4	2.6	3.7	3.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.1	4.8	3.9	3.9	4.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.3	0.0	1.0	1.7	2.2
جنوب آسيا	5.2	3.7	2.8	3.0	3.5
أفريقيا جنوب الصحراء	3.6	3.4	2.6	3.3	4.3
<i>النمو الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي 2</i>					
<i>العالم</i>					
بند مذكرة: العالم (أوزان تعادل القوة الشرائية) 3	4.1	2.7	2.5	3.0	3.3
دخول مرتفع	3.0	1.6	1.4	1.9	2.3
منطقة اليورو	1.8	1.6	-0.3	0.7	1.4
اليابان	4.5	-0.7	2.4	1.5	1.5
الولايات المتحدة الأمريكية	3.0	1.7	2.1	2.4	2.8
<i>البلدان النامية</i>					
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9.7	8.3	7.6	8.1	7.9
أوروبا وآسيا الوسطى	5.4	5.6	3.3	4.1	4.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.1	4.3	3.5	4.1	4.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.8	1.0	0.6	2.2	3.4
جنوب آسيا	8.6	7.1	6.4	6.5	6.7
أفريقيا جنوب الصحراء	5.0	4.7	5.0	5.3	5.2

المصدر: البنك الدولي

ملاحظة: e = تقدير؛ f = توقع

1. متوسط دبي، وبرنت، وغرب تكساس الوسيط.

2. تم حساب معدلات النمو الإجمالي باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي بأسعار دولار 2005 الثابتة

3. تم حسابه باستخدام أوزان تعادل القوة الشرائية لسنة 2005